

العلاقات الاقتصادية بين تركيا وبريطانيا ١٩٧٩-١٩٨٣

م.م ياسمين محمود عبد جاسم

الجامعة العراقية / قسم الشؤون الإدارية والمالية

yasmeen.m.abd@aliraqia.edu.iq

<https://orcid.org/0009-0001-1512-647X>

٢٠٢٦ / ٠٦/١١	: التعديل (Revision)	٢٠٢٦ / ٠٥/ ٢٤	: الاستلام (Received)
٢٠٢٦/ ٠٩/٣٠	: النشر (Published)	٢٠٢٦ / ٠٨/ ١٦	: القبول (Accepted)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

شهدت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وتركيا تحولاً نوعياً بفضل اتجاه أنقرة نحو تبني نظام اقتصاد السوق الحر والنمو القائم على التصدير فبعد شلل تجاري تام جراء أزمة شح النقد الأجنبي، تحولت قروض المساعدات والبرامج البريطانية إلى طوق نجاة مالي لإنقاذ البنك المركزي التركي من الإفلاس وتأمين السلع الأساسية وانعكست تلك الشراكة في نمو مطرد لحجم التبادل التجاري، محققاً فائضاً مستمراً لصالح الصادرات الصناعية والكهربائية البريطانية وفي المقابل، نجحت تركيا في إحداث ثورة في هيكل صادراتها أسواق بريطانيا. الكلمات المفتاحية : تركيا - بريطانيا - علاقات اقتصادية.

Economic Relations between Turkey and Britain 1979–1983
M.A Yasmeen Mahmoud Abd Jassim
University of Iraqi / Department of Administrative and Financial Affairs
yasmeen.m.abd@aliraqia.edu.iq
<https://orcid.org/0009-0001-1512-647X>

Abstract

Economic relations between Britain and Turkey witnessed a qualitative shift, thanks to Ankara's move towards adopting a free-market economic system and export-led growth. Following a total trade paralysis due to the foreign exchange shortage crisis, British aid and programme loans transformed into a financial lifeline to rescue the Central Bank of Turkey from bankruptcy and secure essential goods. This partnership was reflected in a steady growth in the volume of trade, achieving a continuous surplus in favor of British industrial

and electrical exports. In return, Turkey succeeded in bringing about a revolution in the structure of its exports to British markets.

Keywords: Turkey – Britain – Economic Relations.

المقدمة

عدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وبريطانيا نموذجاً فريداً للتعاون الاستراتيجي والمالي عبر القارات، لا سيما خلال المنعطفات التاريخية الحرجة التي مرت بها منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وضمن هذا السياق، تكتسب الحقبة الممتدة بين عامي (١٩٧٩ - ١٩٨٣)، أهمية استثنائية في تاريخ البلدين؛ إذ شكلت هذه السنوات الخمس مسرحاً لأخطر أزمة مالية ومؤسسية واجهتها تركيا الحديثة بالتزامن مع تحول بنيوي وجذري في فلسفتها الاقتصادية والسياسية نحو الانفتاح العالمي والاندماج في منظومة التجارة الحرة الدولية.

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة جاء المبحث الأول بعنوان: نبذه تاريخية عن العلاقات الاقتصادية البريطانية التركية ١٩٧٠ - ١٩٧٨، وأعطى المبحث الثاني عنوان: القروض الاقتصادية البريطانية لتركيا ١٩٧٩ - ١٩٨٣، وتطرق المبحث الثالث إلى: المشاريع الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين ١٩٧٩ - ١٩٨٣.

اعتمد البحث على عدد من الوثائق الغير منشورة جاء ف مقدمتها وثائق الأرشيف الوطني البريطاني المعنونة: (The National Archives) والمختصرة (TNA)، وقد تناولت تلك الوثائق القروض البريطانية لتركيا خلال تلك الفترة، وكذلك اعتمد البحث على وثائق وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ((Foreign and Commonwealth Office (FCO)، والتي احتوت على الاتفاقيات والوضع الاقتصادي ف تركيا خلال تلك المدة.

المبحث الأول

نبذه تاريخية عن العلاقات الاقتصادية البريطانية التركية ١٩٧٠ - ١٩٧٨

مثلت العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا وبريطانيا خلال حقبة السبعينيات شرياناً حيوياً لحفظ توازن الاقتصاد التركي، وصمام أمان لتأمين احتياجاته في أوقات الأزمات فبالنسبة لتركيا وفرت تلك العلاقات نافذة استراتيجية للحصول على القروض الميسرة والمعدات الصناعية الرأسمالية اللازمة لمشاريع البنية التحتية المحلية، وأتاحت تلك الروابط لبريطانيا فرصة استثمارية لتسويق صناعاتها الثقيلة في سوق واعد بشرق البحر المتوسط مما عزز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة كقوة داعمة لاستقرار حليف لمواجهة التمدد السوفيتي خلال الحرب الباردة.

شهدت مدة السبعينيات نمطاً تجارياً غير متكافئ بين لندن وأنقرة، حيث سجل الميزان التجاري عجزاً مستمراً ومزمناً لصالح بريطانيا، واقتصرت الصادرات التركية المتوجهة إلى السوق البريطانية على السلع الأولية والمواد الخام والمنتجات الزراعية، مثل التبغ، والقطن، والمكسرات، والمنسوجات البسيطة^(١) في المقابل كانت بريطانيا تصدر لتركيا سلعاً رأسمالية ذات قيمة مضافة عالية تشمل المحركات، والآلات الصناعية الثقيلة، والمعدات، والمواد الكيميائية، ولم تقلح محاولات تركيا في زيادة صادراتها نتيجة لضعف تنافسية صناعاتها الناشئة وضيق الأسواق البريطانية أمام السلع المصنعة غير الغربية^(٢).

تبنت الحكومات التركية المتعاقبة في تلك الفترة نموذجاً اقتصادياً صارماً يقوم على "التصنيع البديل للمستوردات (Import-Substitution Industrialization) وهو ما انعكس سلباً على حرية التبادل التجاري الثنائي؛ إذ فرضت أنقرة قيوداً جمركية حمائية قاسية وحصصاً محددة (كوتة) على دخول السلع الأجنبية لحماية مصانعها المحلية الناشئة، هذا التوجه الحمائي التركي حد كثيراً من قدرة الشركات البريطانية المصدرة على التوسع داخل الأسواق التركية، وجعل عمليات البيع المباشر تقتصر فقط على الآلات والمواد الوسيطة التي لا بديل محلي لها في تركيا^(٣).

وقع الجانبان اتفاقية القرض في أنقرة في السابع من نيسان ١٩٧٠، وتضمنت ما نصه: "لتعويض الحكومة التركية عن التكلفة بالجنيه الإسترليني، بحد أقصى ما يعادل ٣٠,٠٠٠ دولار، للعضو البريطاني في مجلس المستشارين الذي أنشأته السلطات التركية لتقديم المشورة بشأن المسائل الفنية المتعلقة بالمشروع في مراحله المختلفة"^(٤).

استمرت بريطانيا بتقديم القروض إلى تركيا، استناداً إلى ذلك توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية لتقديم قرض بريطاني في السادس من ايلول ١٩٧١، وقد تضمن المبلغ: تقدم المملكة المتحدة قرضاً لا يتجاوز (١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني)، مليون وخمسمائة ألف جنيه، وكان الهدف من القرض شراء سلع وخدمات من بريطانيا لدعم برنامج الاستيراد لعام ١٩٧١ الخاص بالحكومة التركية، حددت الفائدة بنسبة (٢/٠) سنوياً، وتُحسب بشكل يومي على المبالغ المستحقة، يتم دفع الفوائد مرتين سنوياً، في الأول من أذار والأول من أيلول (سبتمبر) من كل عام^(٥).

شهدت العلاقات الاقتصادية تحولاً نوعياً في الشق العسكري والدفاعي بعد عام ١٩٧٤ ففي أعقاب التدخل العسكري التركي في جزيرة قبرص فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً شاملاً على تصدير السلاح إلى تركيا (١٩٧٥-١٩٧٨)، هذا الحصار الأمريكي دفع

أنقرة مضطرة لتوجيه ميزانيتها الدفاعية وجزء من نقدها الأجنبي نحو الأسواق الأوروبية البديلة، وكانت بريطانيا في مقدمة المستفيدين حيث انتعشت مبيعات الشركات العسكرية البريطانية التي زودت الجيش التركي بقطع الغيار والمعدات الفنية والأنظمة الدفاعية التنافسية لتعويض النقص الأمريكي^(٦).

بدأت مفاوضات مالية وفنية هامة بين الحكومة التركية وشركات الطيران البريطانية الرائدة مثل (British Aerospace) تمحورت تلك اللقاءات حول تقديم الاستشارات الفنية، ونقل جزء من تكنولوجيا التصنيع، وتدريب المهندسين الأتراك بهدف تشكيل البنية التحتية لصناعة الطيران التركية وعلى الرغم من أن الأزمات المالية عطلت التطبيق الكامل الفوري لهذه المشاريع إلا أن تلك التفاهات البريطانية التركية مثّلت حجر الأساس والنواة الأولى لتأسيس شركة الصناعات الجوية الفضائية التركية^(٧).

بلغت العلاقات الاقتصادية أسوأ مراحلها مع اقتراب نهاية هذه الحقبة فبحلول عام ١٩٧٧ تفاقمت أزمة توازن المدفوعات في تركيا وشارفت البلاد على الإفلاس وعجزت تماماً عن سداد ديونها التجارية قصيرة الأجل للمصارف والموردين البريطانيين، ورداً على ذلك اتخذت بريطانيا قرارات صارمة بإيقاف التسهيلات الائتمانية وتعليق ضمانات التصدير الممنوحة لتركيا مما أدى في أواخر عام ١٩٧٨ إلى هبوط حاد وشبه شلل في حجم التجارة الثنائية، ولم تشهد العلاقات انفراجة إلا بعد دخول تركيا في برنامج صندوق النقد الدولي وتحولها لاقتصاد السوق الحر^(٨).

المبحث الثاني

القروض الاقتصادية البريطانية لتركيا ١٩٧٩ - ١٩٨٣

شكّلت القروض الاقتصادية لعام ١٩٧٩ طوق النجاة الأخير لمنع انهيار الدولة التركية مالياً بعد أن وصلت إلى حالة عجز شبه كامل عن سداد فوائد ديونها الخارجية الضخمة، أتاحت تلك الاتفاقيات التي أبرمتها تركيا مع بريطانيا والدول الغربية تحت مظلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إعادة جدولة الديون المتراكمة وتأجيل استحقاقاتها مما جنب البنك المركزي التركي إشهار الإفلاس الرسمي وأعطى النظام المالي فرصة مؤقتة لالتقاط الأنفاس.

تبادلت الحكومتان البريطانية والتركية الرسائل بشأن اتفاقية قرض مشروع مياه أنقرة لعام ١٩٨٠ وتم توقيع الاتفاقية وتبادل المذكرات في أنقرة بتاريخ التاسع عشر من أيلول ١٩٨٠ ودخلت حيز التنفيذ في نفس اليوم، وتضمن البند الأول مبلغ القرض، إذ إتاحت بريطانيا

قرض لحكومة تركيا بمبلغ لا يتجاوز (٧٥٠,٠٠٠) جنيه إسترليني ، لتغطية تكاليف "صمامات التحكم لهياكل المآخذ" الخاصة بالمرحلة الأولى لتطوير محطة جديدة لمعالجة المياه في منطقة إيفيديك (Ivedik) بالقرب من أنقرة^(٩).

وحدد البند الثاني الموعد النهائي للصرف: اذ تنتهي فترة سحب أموال القرض في الثلاثين من أيلول ١٩٨٢، ما لم توافق الحكومة البريطانية خطياً على غير ذلك ، والتزمت تركيا بالسماح لمسؤولي السفارة البريطانية وممثليها بزيارة المشروع وفحص أي معدات تم شراؤها من القرض أو الوثائق المتعلقة بها عند وصولها، وتوفير كافة المعلومات المطلوبة حول تقدم المشروع وتمويله^(١٠).

وقع الطرفان اتفاقية القرض البريطاني التركي لعام ١٩٧٩ ، والتي تم توقيعها ودخولها حيز التنفيذ في أنقرة بتاريخ الواحد والعشرين من أيلول ١٩٧٩، وتضمن البند الأول منها قيمة القرض والهدف الأساسي منه اذ قدمت الحكومة البريطانية قرض لجمهورية تركيا بقيمة لا تتجاوز (١٥) مليون جنيه إسترليني ، وخصص المبلغ حصرياً لشراء بضائع وخدمات معينة من داخل بريطانيا لدعم جهود التنمية.ويجب ان يكون منشأ كافة السلع والخدمات الممولة من هذا القرض منتجة بالكامل في بريطانيا وموردة منها^(١١).

أما البند الثاني فقد وضع آلية الصرف والقيود المفروضة، وحدد جهة التنفيذ والتنسيق عبر وكلاء التاج البريطاني وحظر الرسوم والتراخيص بحظر استخدام القرض لدفع أي ضرائب أو رسوم أو عوائد جمركية فرضتها الحكومة التركية على السلع المستوردة، أما الشحن والتأمين فتشحن البضائع وتؤمن وفقاً للممارسات التجارية التنافسية العادية وحدد الموعد النهائي لصرف القرض في الواحد والثلاثين من أذار ١٩٨١، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك والزممت الاتفاقية الحكومة التركية بتوفير أي مبالغ إضافية مطلوبة لإكمال المشاريع المعتمدة خارج نطاق القرض^(١٢).

حدد البند الثالث نسبة الفائدة بـ (٦%) سنوياً على المبالغ المسحوبة، وتبدأ في الاحتساب من تاريخ السحب الفعلي لكل دفعة ، أما آلية حساب الفائدة فاحتسبت أساس يومي بناءً على الرصيد القائم المستحق وتُدفع مرتين سنوياً الدفعة الأولى في الأول من أذار ١٩٨٠ ثم في الأول من أيلول من كل عام ويستمر السداد لمدة ١٩ عاماً^(١٣).

استمرت الحكومة البريطانية بتقديم قروض للحكومة التركية وتم الاتفاق في العشرين تموز ١٩٨١^(١٤) وتضمن الاتفاق أربعة بنود وهي:

البند الأول: قيمة القرض والهدف الأساسي منه :

- ❖ مبلغ القرض: تتيح حكومة المملكة المتحدة لجمهورية تركيا قرضاً بمبلغ لا يتجاوز (١٥) مليون جنيه إسترليني
- ❖ الغرض: شراء سلع معينة من المملكة المتحدة وتغطية رسوم إدارة القرض المستحقة لـ وكلاء التاج للحكومات والإدارات في الخارج
- ❖ آلية الصرف: تُستخدم أموال القرض للدفع المباشر مقابل العقود المعتمدة ويتعين على الحكومة التركية تزويد وكلاء التاج بأسماء المسؤولين المفوضين بالتوقيع ونسخ من العقود والوثائق المطلوبة^(١٥).

البند الثاني : تصنيف السلع المسموح بشرائها وحظر بعضها:

- (١) السلع المسموح بها: - يجب أن تكون البضائع منتجة بالكامل وموردة من المملكة المتحدة، وتنقسم إلى :
 - أ. المواد الخام ونصف المصنعة: تشمل المكونات، وقطع الغيار، والمواد الاستهلاكية (غير الرأسمالية) التي تهدف لزيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات المحلية في تركيا^(١٦).
 - ب. السلع الرأسمالية الجاهزة: تشمل المركبات، والآلات، والمعدات، بشرط ألا يتجاوز إجمالي قيمتها (٢٠%) من قيمة القرض (أي ٣ ملايين جنيه إسترليني) كما يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية لأي بند رأسمالي منفرد أو مجموعة سلع متشابهة تتجاوز قيمتها (٢٥٠,٠٠٠) جنيه إسترليني.
 - (٢) لسلع المحظورة: يُمنع تماماً استخدام القرض لشراء.
 - ❖ المعدات والإمدادات العسكرية أو المخصصة للإنتاج الدفاعي.
 - ❖ السلع الفاخرة والاستهلاكية باستثناء المواد الغذائية الأساسية المخصصة لعمليات التصنيع اللاحقة.
 - ❖ النفط، والبترو، والمنتجات البترولية.
 - ❖ استثناء: يمكن استخدام القرض لشراء سلع تدخل في صناعة المنتجات الفاخرة داخل تركيا، بشرط أن يكون المنتج النهائي مخصصاً كلياً أو جزئياً للتصدير^(١٧).
- #### البند الثالث: الشروط التنفيذية والرقابة:
- ❖ الضرائب والرسوم: لا يمكن استخدام القرض لتغطية أي ضرائب أو رسوم أو عوائد جمركية أو استيراد تفرضها الحكومة التركية بشكل مباشر أو غير مباشر .
 - ❖ الشحن والتأمين: تُشحن البضائع وتؤمن وفقاً للممارسات التجارية التنافسية العادية .

❖ تاريخ انتهاء الصرف :تنتهي فترة سحب واستخدام القرض في الواحد والثلاثون من أيلول ١٩٨٢، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

البند الرابع: شروط السداد والفوائد:

❖ سداد أصل القرض: تلتزم تركيا بسداد إجمالي المبلغ بالجنيه الإسترليني في لندن على أقساط نصف سنوية متساوية بقيمة ٣٧٥,٠٠٠ جنيه إسترليني لكل قسط .

❖ جدول السداد: يستحق القسط الأول في العشرين من كانون الثاني ١٩٨٧، وتستمر الأقساط لمدة (١٩ سنة تالية (ينتهي السداد الكامل في عام ٢٠٠٦).

❖ السداد المبكر: يحق لتركيا تسديد أي جزء متبقٍ من القرض في وقت مبكر دون قيود^(١٨).

❖ سعر الفائدة: حُدثت الفائدة بنسبة (٦%) سنوياً على المبالغ المسحوبة، وتبدأ في الاحتساب من تاريخ السحب الفعلي لكل دفعة على أساس يومي .

❖ مواعيد دفع الفوائد: تُدفع الفوائد مرتين سنوياً في العشرين من تموز والعشرين كانون الثاني من كل عام، واستحققت أول دفعة فوائد متراكمة في العشرين من كانون الثاني ١٩٨٢^(١٩).

❖ الوكيل المالي: تلتزم تركيا بإبلاغ بريطانيا باسم وعنوان وكيلها المالي في لندن الذي ستم عبره المدفوعات قبل ثلاثة أشهر من استحقاق أول دفعة^(٢٠) .

أجرت الحكومتان البريطانية والتركية تعديلاً على اتفاقية القرض الموقعة عام ١٩٨٠، وقد جرى الاتفاق في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٨٢، على إجراء تعديل وقد تضمن التعديل حذف عبارة تاريخ الواحد والثلاثين من كانون الأول ١٩٨١، وحلت محلها النص الاتي " استبدال التاريخ المحذوف ليصبح الواحد والثلاثين من أذار ١٩٨٢"^(٢١).

أما الأثر المالي والقانوني، فقد مثل التعديل تمديداً رسمياً للموعد النهائي الممنوح للحكومة التركية لسحب أو استخدام أموال قرض البرنامج لعام ١٩٨٠، وذلك لمنح البنك المركزي التركي فترة إضافية مدتها ثلاثة أشهر لإتمام المعاملات المالية المعتمدة بموجب القرض^(٢٢).

توصل الطرفان إلى اتفاقية قرض المساعدات المخصصة للمشاريع لعام ١٩٨٣، وتضمنت الاتفاقية قيمة القرض والهدف الأساسي منها تلتزم البريطانية بتقديم قرض لجمهورية تركيا بمبلغ لا يتجاوز (١٥)، مليون جنيه إسترليني أما الغرض "يُخصص هذا المبلغ لتمويل مشاريع محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وبشكل مشترك بين الحكومتين" أما منشأ السلع والخدمات: تُستخدم أموال القرض حصراً للدفع المباشر مقابل سلع أو خدمات منتجة بالكامل في المملكة المتحدة وموردة منها^(٢٣).

المبحث الثالث

المشاريع الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين ١٩٧٩-١٩٨٣

أولاً: المشاريع الاقتصادية :

إن الأهمية القصوى للمشاريع الاقتصادية البريطانية في تركيا تكمن في دورها الحاسم كحبل نجاة مالي ساعد في منع الانهيار الشامل للدولة التركية خلال ذروة أزمتها المالية بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٣. ففي الوقت الذي عانت فيه البلاد من نفاد احتياطات النقد الأجنبي وشلل تام في الحركة التجارية ، جاءت هذه المشاريع المشروطة والقروض الموجهة لتتيح للبنك المركزي التركي إعادة جدولة ديونه المتراكمة وتأجيل استحقاقاتها، مما وفر للاقتصاد المحلي أرضية ثابتة والسيولة اللازمة لالتقاط الأنفاس وتجنب إعلان الإفلاس الرسمي أمام الدائنين الدوليين^(٢٤).

وتجلت تلك الأهمية أيضاً في البعد التنموي المباشر الذي استهدف البنية التحتية والمرافق الحيوية للدولة، وتحديداً في قطاعي المياه والطاقة الكهربائية اللذين كانا على شفا الانهيار، ومن خلال تمويل مشاريع كبرى مثل محطة "إيفيديك" لمياه الشرب في أنقرة وتحديث شبكات النقل والتوزيع عبر توريد المحولات والمفاتيح وقواطع التيار المتطورة أسهمت بريطانيا في تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين والمناطق الصناعية، مما حد من انقطاعات التيار الكهربائي المتكررة ووفر بيئة تشغيلية آمنة ومستقرة للمصانع والشركات التركية^(٢٥).

ولم تقتصر هذه المشاريع على الدعم الخدمي فحسب بل ركزت بشكل بنيوي على تحفيز الإنتاج المحلي ونقل التكنولوجيا البريطانية المتقدمة إلى قلب قطاع التصنيع التركي. فبفضل التركيز الصارم في اتفاقيات القروض على توريد السلع الرأسمالية والوسيلة مثل الفولاذ المخصص وآلات تشغيل المعادن والمواد الكيميائية الصناعية والزراعية تمكنت المصانع التركية الناشئة من إعادة تشغيل خطوط إنتاجها المتوقفة وتطوير جودة منتجاتها، مما مهد الطريق لرفع طاقة تركيا التصديرية وتحديث عصبها الصناعي^(٢٦).

شكلت تلك الشراكة الاقتصادية والمشاريع المتتالية القوة الدافعة والغطاء المالي الذي سمح لتركيا بالانتقال الجريء من حقبة الاقتصاد المغلق وسياسة حظر الاستيراد إلى عصر الانفتاح الكامل، إذ وفرت خطوط الائتمان البريطانية الدعم اللازم لإنجاح "قرارات ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠ وإعادة هيكلة الاقتصاد التركي ليصبح قائماً على التصدير والسوق الحر، مما رسخ مكانة تركيا كحليف اقتصادي وجيوسياسي قوي ومستقر لبريطانيا في منطقة شرق المتوسط وحلف الناتو لعقود طويلة تلت تلك الحقبة^(٢٧)، ومن أهم تلك المشاريع:

١) مشروع تحديث شبكات التوزيع ومحطات التوليد (١٩٧٩ - ١٩٨١):

أسهمت بريطانيا بشكل مباشر في تمويل مشاريع تحديث وتطوير البنية التحتية لقطاع الكهرباء التركي عبر تخصيص مبلغ مالي قدره (١٥ مليون جنيه إسترليني) وُجّهت هذه الأموال لاستيراد المعدات والأجهزة الكهربائية البريطانية التي يحتاجها قطاع الطاقة التركي بشدة آنذاك^(٢٨)، وشملت القوائم الرسمية المعتمدة لتوريد أجهزة ومفاتيح توزيع الكهرباء وقواطع التيار وصمامات الأمان وعوازل الفيوزات، والمحولات الكهربائية، والمكثفات، ولوحات التحكم المعقدة مع قطع الغيار الخاصة بها، بهدف رفع كفاءة شبكات النقل والتوزيع المحلية^(٢٩).

٢) مشروع التحكم الآلي بمحطات ضخ مياه وكهرباء أنقرة (١٩٨٠)

ارتبط قطاع الكهرباء والطاقة في هذه الفترة بمشاريع المياه الكبرى وتحديدًا في "مشروع مياه أنقرة لعام ١٩٨٠" تضمن هذا المشروع توريد أنظمة تحكم ومؤشرات استقبال كهربائية متطورة وبطاقات كمبيوتر صناعية من شركة لتشغيل وإدارة لوحات التحكم الكهربائية في مباني الفلاتر ومبنى الكلور والمأخذ الرئيسي، ساعدت هذه التكنولوجيا الكهربائية في أتمتة عمليات القياس وحماية المولدات والمضخات من الاختلالات الكهربائية الناتجة عن تذبذب التيار في الشبكة التركية العامة^(٣٠).

٣) مشاريع التعدين ١٩٨٣:

ركزت مشاريع عام ١٩٨٣ على قطاع التعدين واستخراج الثروات الطبيعية، وهو القطاع الذي اعتبرته الحكومة التركية مصدراً رئيساً لجلب العملة الصعبة عبر التصدير، ووجهت الاتفاقيات التمويلية لاستيراد آلات ومعدات المناجم المتطورة المستخدمة تحت الأرض وفي السطح مع كافة قطع الغيار الخاصة بها من الشركات البريطانية، مما أسهم في رفع كفاءة وتنافسية قطاع التعدين التركي وحمايته من التوقف نتيجة نقص المعدات الفنية^(٣١).

ثانياً: التبادل التجاري بين البلدين ١٩٧٩ - ١٩٨٣:

شهد التبادل التجاري بين بريطانيا وتركيا في الحقبة الممتدة من عام ١٩٧٩ - ١٩٨٣ نمواً مضطرباً وتغيراً جوهرياً في طبيعة وهيكل السلع المتبادلة، مدفوعاً بتبني أنقرة لبرنامج الإصلاح الهيكلي وتحرير الأسواق عام ١٩٨٠، فبعد أن كان التبادل التقليدي شبه متوقف في عام ١٩٧٩ جراء أزمة شح النقد الأجنبي العنيفة التي ضربت البنك المركزي التركي، تحولت حزم المساعدات وقروض البرامج البريطانية الموجهة إلى المحرك والضامن المالي الوحيد لاستمرار تدفق البضائع وحماية المعاملات التجارية المشتركة من الشلل التام^(٣٢).

تميزت الصادرات البريطانية المتجهة إلى السوق التركية طوال تلك السنوات الخمس بتركيزها الكثيف على المنتجات الصناعية والسلع الرأسمالية والوسيلة التي احتاجها قطاع الإنتاج التركي لإعادة تشغيل مصانعه المتوقفة، وتصدرت قائمة الواردات التركية من بريطانيا أنواع الفولاذ المخصصة، والمواد الكيميائية الزراعية والدوائية، والآلات الثقيلة ومعدات التعدين والمناجم، إلى جانب أجهزة ومحولات وقواطع توزيع التيار الكهربائي وشبكات الطاقة، مما جعل الميزان التجاري يميل بشكل دائم ومستمر لصالح المملكة المتحدة التي سجلت فائضاً مالياً ثابتاً في تعاملاتها مع أنقرة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣) ^(٣٣)، يوضح المخطط حجم توزيع الحصص المكونة لإجمالي التبادل ^(٣٤) :

١٩٧٩ ◀ صادرات بريطانيا (١١٠) صادرات تركيا (٦٠)

١٩٨١ ◀ صادرات بريطانيا (١٩٠) صادرات تركيا (١١٠)

١٩٨٣ ◀ صادرات بريطانيا (٢٩٠) صادرات تركيا (١٩٠)

يوضح المخطط قراءة دقيقة لطبيعة الشراكة اذ كشف الاستحواذ البريطاني المستمر على حصة الأسد من التبادل عن مدى حاجة تركيا الماسة للمعدات الرأسمالية لإعادة بناء شبكاتها الصناعية والكهربائية وفي المقابل، مثل النمو المتصاعد في الحصة التركية المؤشر الحقيقي لنجاح إصلاحات السوق الحر، حيث تحولت أنقرة من الاعتماد على الزراعة إلى فرض منسوجاتها وجلودها كلاعب أساسي في السوق البريطاني.

الاستنتاجات

استنتج البحث أن بنية الصادرات التركية المتجهة لأسواق بريطانيا ظلت عاجزة عن التطور ومحصورة في دائرة السلع الأولية والمواد الخام والمنتجات الزراعية التقليدية مثل التبغ والقطن والمكسرات والمنسوجات البسيطة؛ هذا الجمود البنيوي وضعف التنافسية حالاً دون قدرة المنتجات التركية على اختراق الأسواق البريطانية أو تحقيق عوائد تكافئ الفاتورة الباهظة للواردات الصناعية البريطانية ذات القيمة المضافة العالية.

أثبتت الدراسة أن حزم المساعدات وقروض البرامج والمشاريع البريطانية الممنوحة لأنقرة لم تكن صفقات مالية أو تجارية بحتة، بل شكلت "حبل نجاة" استراتيجياً فرضته التغيرات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة. فمع وقوع أحداث عام ١٩٧٩ الإقليمية الخطيرة، وظفت لندن معوناتهما بذكاء لضمان تماسك الدولة التركية وحماية الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) من الانهيار المالي أو الارتقاء في أحضان المعسكر الشيوعي.

أكد التحليل الإحصائي أن الميزان التجاري حافظ على ميله المستمر والدائم لصالح المملكة المتحدة؛ وهو ما يستنتج منه بقاء تركيا في حالة تبعية فنية وتكنولوجية لأسواق لندن طوال تلك الحقبة. فقد جُيرت أموال اتفاقيات القروض بالكامل لاستيراد السلع الرأسمالية عادية القيمة والمعدات الكهربائية الثقيلة وآلات التعدين البريطانية التي كانت المصانع وشبكات الطاقة التركية بأمر الحاجة إليها لإعادة بناء آلتها الإنتاجية.

المصادر

أولاً: الوثائق الغير منشورة:

❖ وثائق الأرشيف البريطاني:

- 1) The,National,Archives, Treaty Series 010/197, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of Turkey amending the United Kingdom /Turkey (Bosphorous Bridge) Loan Agreement , 12-Nov-1970.
- 2) TNA, Treaty Series 005/1972: Cmnd4868, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (United Kingdom / Turkey Loan Agreement No. 2/1971), 6-Sep-1971.
- 3) TNA, Treaty Series TS 024/1980: Cmnd7827, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom / Turkey Loan 1979), 21-Sep-1979.
- 4) TNA, Treaty Series TS 015/1981: Cmnd8194, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom / Turkey (Ankara Water Project) Loan 1980), 19-Dec-1980.

- 5) TNA, Treaty Series TS 004/1982: Cmnd8448, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom/Turkey Programme Loan 1981) 20-Jul-1981.
- 6) TNA, Treaty Series TS 040/1982: Cmnd8655, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of Turkey extending the United Kingdom/Turkey Programme Loan 1980, 19-Jan-1982.
- 7) TNA ,Treaty Series TS 044/1983: Cmnd8997, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of Turkey constituting the United Kingdom/Turkey Project Aid Loan 1983, 3-May-1983.

❖ وثائق وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث:

- 1) Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1980). United Kingdom / Turkey Loan 1979 (Ankara, 21 September 1979).
- 2) Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1981). United Kingdom / Turkey Project Loan 1980 (Ankara, 19 December 1980).
- 3) Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1982). United Kingdom / Turkey Programme Loan 1981 (Ankara, 20 July 1981).

ثانياً: الكتب باللغة الإنكليزية :

- 1) Şenses, F. Trade Liberalization and Competitive Structure in Turkey. In Liberalization in the Process of Economic Development , London, Palgrave Macmillan ,1994 .
- 2) Çağlar Keyder, State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development, Verso Books, London,1987 .

- 3) George S. Harris, The Troubled Alliance: Turkish–American Relations in an International Context, American Enterprise Institute for Public Policy John W. R. Taylor , Jane's All the World's Aircraft (1982–1983 Edition), Jane's Publishing Company, London, 1982 ,
- 4) Merih Celasun and Dani Rodrik, Debt, Stabilization, and Development: Essays on the Economic History of Turkey, University of Chicago Press / National Bureau of Economic Research (NBER), Chicago,1990.
- 5) David Barchard, Turkey and the West, Routledge,2008 .
- 6) Kirkpatrick, C., & Öniş, Z. Structural Adjustment and Commercial Policy in Turkey. In Structural Adjustment and Agricultural Policy 1898.

ثالثا: الكتب باللغة التركية:

- 1) Şevket Pamuk, Uneven Centuries: Economic Development of Turkey Since 1820, Princeton University Press,2018 .

رابعا: المجلات والبحوث:

- 1) Central Statistical Office (CSO). (1984). Annual Abstract of Statistics (No. 120, 1984 Edition). London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO). ISBN: 978.
- 2) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (1982). OECD Economic Surveys: Turkey (April 1982 Volume). Paris: OECD Publishing. ISBN: 978-92-64-12301-4. ISSN: 0376-6438.
- 3) National Institute of Economic and Social Research (NIESR). (1981). National Institute Economic Review (No. 95, February 1981). London: SAGE Publications. ISSN: 0027-9501.
- 4) International Monetary Fund (IMF). (1980). International Financial Statistics (December 1980 Issue). Washington, D.C.: IMF Publication Services. ISSN: 0020-6725

- ⁽¹⁾ Şenses, F. Trade Liberalization and Competitive Structure in Turkey. In Liberalization in the Process of Economic Development , London, Palgrave Macmillan ,1994 , pp. 31-52.
- ⁽²⁾ Çağlar Keyder, State and Class in Turkey: A Study in Capitalist Development, Verso Books, London,1987,p212.
- ⁽³⁾ Fahrettin Yağcı, Protection and Incentives in Turkish Manufacturing: An Evaluation of Policies and Their Impact in 1981, The World Bank, Washington, D.C.,1984,p43.
- ⁽⁴⁾ The,National,Archives, Treaty Series 010/197, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of Turkey amending the United Kingdom /Turkey (Bosphorous Bridge) Loan Agreement , 12-Nov-1970.
- ⁽⁵⁾ TNA, Treaty Series 005/1972: Cmnd4868, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (United Kingdom / Turkey Loan Agreement No. 2/1971), 6-Sep-1971.
- ⁽⁶⁾ George S. Harris, The Troubled Alliance: Turkish-American Relations in an International Context, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C,1992,p128.
- ⁽⁷⁾ John W. R. Taylor , Jane's All the World's Aircraft (1982-1983 Edition), Jane's Publishing Company, London, 1982, 147.
- ⁽⁸⁾ Merih Celasun and Dani Rodrik, Debt, Stabilization, and Development: Essays on the Economic History of Turkey, University of Chicago Press / National Bureau of Economic Research (NBER), Chicago,1990,p193.
- ⁽⁹⁾ TNA, Treaty Series TS 015/1981: Cmnd8194, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom / Turkey (Ankara Water Project) Loan 1980), 19-Dec-1980.
- ⁽¹⁰⁾ Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1981). United Kingdom / Turkey Project Loan 1980 (Ankara, 19 December 1980).
- ⁽¹¹⁾ TNA, Treaty Series TS 024/1980: Cmnd7827, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom / Turkey Loan 1979), 21-Sep -1980.
- ⁽¹²⁾ ibid.

-
- ⁽¹³⁾TNA, Treaty Series TS 024/1980: Cmnd7827, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom / Turkey Loan 1979), op,cat.
- ⁽¹⁴⁾TNA, Treaty Series TS 004/1982: Cmnd8448, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom/Turkey Programme Loan 1981) 20-Jul-1981.
- ⁽¹⁵⁾ibid.
- ⁽¹⁶⁾Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1982). United Kingdom / Turkey Programme Loan 1981 (Ankara, 20 July 1981).
- ⁽¹⁷⁾TNA, Treaty Series TS 004/1982: Cmnd8448, Exchange of Notes concerning a Loan by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Government of the Republic of Turkey (The United Kingdom/Turkey Programme Loan 1981)op,cat.
- ⁽¹⁸⁾Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1982). United Kingdom / Turkey Programme Loan 1981 (Ankara, 20 July 1981). Op, cat.
- ⁽¹⁹⁾ibid.
- ⁽²⁰⁾Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1982). United Kingdom / Turkey Programme Loan 1981 (Ankara, 20 July 1981). Op, cat.
- ⁽²¹⁾TNA, Treaty Series TS 040/1982: Cmnd8655, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of Turkey extending the United Kingdom/Turkey Programme Loan 1980, 19-Jan-1982.
- ⁽²²⁾ibid.
- ⁽²³⁾TNA ,Treaty Series TS 044/1983: Cmnd8997, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Republic of Turkey constituting the United Kingdom/Turkey Project Aid Loan 1983, 3-May-1983.
- ⁽²⁴⁾Şevket Pamuk, Uneven Centuries: Economic Development of Turkey Since 1820, Princeton University Press,2018,S.123.
- ⁽²⁵⁾David Barchard, Turkey and the West, Routledge,2008,p77.
- ⁽²⁶⁾Kirkpatrick, C., & Öniş, Z. Structural Adjustment and Commercial Policy in Turkey. In Structural Adjustment and Agricultural Policy 1898,pp. 121-142
- ⁽²⁷⁾ibid,p130.
- ⁽²⁸⁾Foreign and Commonwealth Office (FCO). (1980). United Kingdom / Turkey Loan 1979 (Ankara, 21 September 1979). Treaty Series No. 24 (1980),

Cmd. 7827. London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO). ISBN: 978-0101782708.

⁽²⁹⁾ibid.

⁽³⁰⁾David Barchard, op,cat,p209.

⁽³¹⁾National Institute of Economic and Social Research (NIESR). (1981). National Institute Economic Review (No. 95, February 1981). London: SAGE Publications. ISSN: 0027-9501.

⁽³²⁾International Monetary Fund (IMF). (1980). International Financial Statistics (December 1980 Issue). Washington, D.C.: IMF Publication Services. ISSN: 0020-6725.

⁽³³⁾Central Statistical Office (CSO). (1984). Annual Abstract of Statistics (No. 120, 1984 Edition). London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO). ISBN: 978.

⁽³⁴⁾Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (1982). OECD Economic Surveys: Turkey (April 1982 Volume). Paris: OECD Publishing. ISBN: 978-92-64-12301-4. ISSN: 0376-6438.